(٥) المناطق المحتلة

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر فبراير ١٩٧٠ بحملة عسكرية كبيرة ، في محاولة منها لتصفية المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة . وقد سبق هذه الحملة عدة محاولات قامت بها قوات الامن ووحدات من الجيش الاسرائيلي للحد من النشاط الفدائي في المنطقة ، وكانت النتائج المتمخضة عن تلك المحاولات تأتي دائما بعكس ما تصبو اليه قوات الاحتلال . غير ان حملة فبراير الكبيرة تختلف عن المحاولات السابقة من حيث الحجم والفظائع التي ارتكبت بها، كما وانها جاءت خلال « مرحلة الانحسار » التي تمر بها المقاومة الفلسطينية خارج المناطق المحتلة ، على امل ان تزج المقاومة في القطاع ، هي الاخرى ، في « مرحلة الانحسار » تلك تمهيدا للقضاء عليها. ولعل ابرز الدوافع التي تقف وراء حملة فبراير تتمثل فيما يلي : اولا : بروز المقاومة الفلسطينية في القطاع وتصاعد قواها يوما بعد يوم واستقطابها للجماهير العربية هناك . وتتمثل تلك المقاومة في جيش التحرير الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفتح . ثانيا : عدم ظهور قيادة تقليدية في القطاع تجرؤ على التعاون مع قوات الاحتلال . يقول الصحفي الاسرائيلي عزرا يانوب (معاريف ٧١/١/٢٨) « خلال الاعوام الثلاثة والنصف الماضية وحتى الان ، كان كل مندوب ومتحدث باسم السلطات الاسرائيلية يعلن انه لا يوجد في القطاع من نتحدث معه ، لعدم وجود قيادة طبيعية مثل الضفة » . ثالثا : فشل الحكم الاسرائيلي في القطاع في فرض هيمنته وسيطرته على سكان القطاع . وقد عبر عن ذلك المراسل العسكري لصحيفة معاريف (٧١/١/٢٨) حين قال : « ليس غريبا ان يصل المسؤولون عن السياسة الاسرائيلية في القطاع الى استنتاج بأن السيطرة الاسرائيلية في الظروف الحالية في قطاع غزة ، تبدو كأنها كانت رمزية » .

مهدت السلطات الاسرائيلية لحملتها العسكرية التي تخللتها « اعمال مشينة » بالاكثار من الحديث حول « الاعمال الارهابية التي يقوم بها المخربون في القطاع » وحول « المآسي » التي تجري في غياب الحكم ، و« الفوضى » التي تعم القطاع . وكان وزير الدفاع موشيه ديان ، اول من ألمح الى اتباع سياسة العنف تجاه سكان القطاع حين قال « ان جنودا في غزة لم ينفذوا الاوامر ، ولم يردوا على مصادر النيران باتجاه المخربين الذين هاجموهم ، او باتجاه الذين يلقون القنابل ، لان هؤلاء تستروا داخل الجماهير ولم يقبل الجنود مس الابرياء » . وهذا هو اول تصريح لمسؤول اسرائيلي يلمح فيه الى احتمال اعادة تطبيق سياسة « العقاب الجماعي » .

ثم تلت هذا التصريح خطوة اخرى ، تمثلت باقالة رئيس بلدية غزة ، رجب العلمي ، واعضاء مجلس البلدية ، بحجة ان رئيس البلدية مؤيد للاعمال الفدائية ، ولافساح المجال امام الجهاز العسكري الاسرائيلي لينفرد بادارة القطاع بالشكل الذي يرتأيه . وتبعت ذلك ، دعوة صريحة من الصحافة الاسرائيلية الى القيام بعملية حاسمة لتصفية العمل الفدائي في القطاع ، اسوة بعمليات التصفية التي تمارس ضد العمل الفدائي في الاردن. فقد اشادت صحيفة معاريف (٧١/١/١١) في مقال افتتاحي لها بأعمال واساليب التصفية المتبعة في الاردن ضد المنظمات الفدائية ، التي من شأنها ان « تصفي دولة المخربين هناك » وتساءلت في نهاية افتتاحيتها « هل لنا ان ننقل قليلا من اساليب الحرب التي يتبعها الملك الاردني ضد المخربين في الاردن ، الى قطاع غزة » !!

ومن أجل القيام بعملية ارهابية كبيرة ، رأت السلطات الاسرائيلية ان خير من يقوم بها سلاح حرس الحدود ، الذي كان قد اقترف مشية حملة السويس عام ١٩٥٦ مجزرة رهيبة في كفرقاسم ذهب ضحيتها حوالي ٥٠ شخصا من سكان القرية الامنين. وبالفعل قامت السلطات الاسرائيلية بزج وحدات من حرس الحدود في القطاع ، بالاضافة الى الوحدات العسكرية الاخرى المتواجدة هناك ، وفرضت نظام منع التجول على المخيمات ، واخذت هذه الوحدات تقوم بتفتيشها بيتا بيتا ، وترتكب « فظائع » و« اعمالا مشينة » ، في الوقت الذي احكمت فيه السلطات الاسرائيلية الباب امام تسرب الانباء عما يجري هناك . الا ان اخبار تلك « الفظائع » اخذت تتردد على الالسن في اسرائيل همسا ، ثم انطلقت من فوق منصة الكنيست جهارا